

# إسرائيل: النائب العام يدعو المحكمة العليا إلى رفض التماس السلطة الفلسطينية بشأن عائدات الضرائب

الجمعة 26 يوليو 2024 11:52 م

دعا المدعي العام الإسرائيلي المحكمة العليا إلى رفض الالتماس الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية ضد قانونين تم إقرارهما مؤخرًا بنصان على اقتطاعات من عائدات الضرائب التي تجبها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية لاستخدامها من قبل دولة الاحتلال لدفع تعويضات لـ "الإسرائيليين" ضحايا عمليات المقاومة الفلسطينية.

وقدمت السلطة الفلسطينية الالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في مايو. وقرر قاضي المحكمة العليا أليكس شتاين أن المحكمة ستستمع إلى الالتماس وأنه يجب على المدعى عليهم - الكنيست والحكومة والمدعي العام - تقديم ردودهم.

وقالت المدعية العامة غالي باهاراف مبارا في ردها إن السلطة الفلسطينية "تدفع كل عام، بموجب سلسلة من القوانين التي شرعتها، مبالغ ضخمة لأولئك الذين تورطوا في أعمال إرهابية"، بما في ذلك "الإرهابيين" أنفسهم أو أقاربهم من خلال الرواتب والمزايا والمخصصات. وشددت على أنه "لا يمكن اعتبار أن محكمة في إسرائيل تفتح أبوابها أمام السلطة الفلسطينية وتستمع إلى حججها حول المساس المزعوم بحقوقها الدستورية، بينما تواصل سياستها البغيضة والمشينة".

وأضافت أن الدولة ستجادل بأنه من غير المناسب للمحكمة أن تنظر حتى في التماس السلطة الفلسطينية، وقالت إنه يجب رفضه على الفور، لأنه "يتعارض مع السياسة العامة" في ضوء حقيقة أن السلطة الفلسطينية تسعى من خلال الالتماس إلى رفضه. وتسعى إلى مواصلة سياستها المتمثلة في "مكافأة الإرهابيين وأقاربهم".

وقالت باهاراف مبارا أيضًا إن على المحكمة أن ترفض الالتماس لأن السلطة الفلسطينية فشلت في الالتماس الذي قدمته في الاعتراف بأنها تقدم أموالاً لـ "إرهابيين"، ومع ذلك "تسعى إلى إلغاء تشريع الكنيست الذي يحملها المسؤولية عن مثل هذه الأفعال؛ لأن العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجب أن تتم على المستوى الدبلوماسي كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدبلوماسية التي وقعها الجانبان؛ ولأن السلطة الفلسطينية فشلت في أن تشرح في التماسها سبب انطباق الحقوق الدستورية التي تطالب بها بموجب القانون الأساسي الإسرائيلي: كرامة الإنسان وحرية. تدفع السلطة الفلسطينية رواتب ومزايا أخرى لأسر المواطنين الفلسطينيين المسجونين لدى إسرائيل والذين يفقدون دخلهم نتيجة اعتقالهم من سلطات الاحتلال. تشبه المدفوعات مزايا الضمان الاجتماعي المتاحة لجميع المواطنين في العديد من الدول الغربية. وبصف منتقدو الخطوة الإسرائيلية الجهود المبذولة لإنهاء هذه المدفوعات بأنها عقاب جماعي.

وحددت المحكمة العليا جلسة الاستماع في الرابع من أغسطس.

<https://www.middleeastmonitor.com/20240725-israel-attorney-general-calls-on-high-court-to-reject-pa-petition-on-tax-revenues>